الشّـاهـد في الدّرْسِ اللّغـوي

أ. مصطفى سالمي

جامعة الأغواط

الملخص:
تقوم الدّراسات البلاغيّة على أصول محدّدة وقواعد ثابتة، وتُعنى بالابتعاد عن التّعميم وتهتمُّ بمعالجة التّفاصيل ونقد النّصوص، وتثبت الأحكام النقدية، وليست الأحكام كلّها بديهيّة بل الكثير منها يحتم وجود حجّة وبرهانا أو مثالا ودليلا لفهمه وتوضيح عللها، والشّاهد هو الأساس الّذي تُبنى عليه القواعد والأحكام النّحويّة، ويلحظ اهتمام العلماء بالشّاهد من لَّدُن سيبويه والمبرّد وابن السّراج وغيرهم.
تكمن أهميّة الشاهد في تحقيق الإقناع وإزالة الشّك، فعندما يشعر القائل بوجود شكٍّ ما في ما يقولُ أو يكتبُ في ذهن المتلقّي يدفعه ذلك إلى الاستشهاد لإزالة ذلك الشّك ورفع نسبة التّصديق. والعلماء يميلون إلى قبول القاعدة الرّاسخة الّتي تعتمد على وفرة الشّاهد وصحَّة روايتها. وفي هذه الورقات نبين مفهوم كل من الشاهد والحجة والبرهان والمثال والدليل والفروق بينها وتُحدّد هذه الفروق من خلال: التّحديد الزّماني والمكاني، والوظيفة، والمجال الّذي يستعمل فيه "مجال الاستدلال".
الكلمات المفتاحية : الشاهد ، الحجة ، البرهان، المثال، الدليل، الشعر والنثر

Abstract :

The rhetorical studies are based on specific principles and rules. They are meant to stay away from generalization. Critical judgments require proof or example. quotation is the basis on which the grammatical rules are built, and the attention of scientists is observed by quotes made by Sibuya and El Mobared , Ibn al-Sarraj and others.

The importance of quoting in achieving persuasion and removal of doubt, when the speaker feels that the existence of doubt in what he says or writes in the mind of the recipient he needs to quote to remove this doubt and raise the ratification. Scientists tend to accept a well-established rule that depends on the abundance of the quotation and the authenticity of the story. On these papers we will show the concept of the quotation, the argument, the proof, the example, the evidence and the differences between them.
Kaywords: the argument; the proof; the example; the evidence

تمهيد:
تتردّد علينا في هذا البحث ثلاث كلمات "مفردات" تتعلّق بموضوع البحث، وهي تختلف من الجانب الدّلاليّ لها، تقترب في الاستعمال الموضعيّ العامّ في الدّراسة، ويفرّق أهل اللّغة بين كلّ لفظة وحمولتها الدّلاليّة، فلا يوجد في لغة العرب لفظ يحمل أكثر من معنى معطى له سابقا إلاّ القليل الّذي يتحكّم فيه السّياق، ولهذا نحاول أن نتعقّب هذه الألفاظ الثّلاث: المثل، الحجّة، الاستشهاد في معاجم اللّغة العربيّة لِكُنْهِ مدلولها المُعجميّ كما نتعرّف على استعمالها الاصطلاحيّ في الدّرس اللّغويّ من خلال المعاجم الموضوعاتيّة.
والمتتبّع لكلام العرب يجد أنّهم استعملوا في كلامهم هذه المفردات من قبيل: "ومثال ذلك " "وشبيه هذا قوله"، ومن قبيل: "واحتجّوا بكذا" "وهذا لا يحتجّ به " "وحجّته أن قال ....."، ومن قبيل: " واستشهدوا بكذا" "والاستشهاد بهذا لا يصحّ ...." إلى آخر ما تكلّمت به العرب في نقاشاتهم ومحاوراتهم، ولهذا وجب أن نبحث عن مفهوم كلّ لفظة لغة واصطلاحا.

مفهوم المثال:
المثال لغة: يقول ابن منظور في لسان العرب: "مِثْلٌ كلمة تسوية. يُقال: هذا مِثْلُهُ ومَثَلُهُ كما

يقال: شِبهَه وشَبهُه بمعنىً"[1]. وقال صاحب مقاييس اللّغة: " الميم والثّاء واللّام أصل صحيح تدلّ على مناظرة الشّيء للشّيء، وهذا مثل هذا، أي نظيره، وربما قالوا: مَثيلٌ كشبيه"[2]. ويقول الجوهريُّ في الصِّحاح: "ومثّلتُ له كذا تمثيلا، إذا صوّرت له مثاله بالكتابة وغيرها ...." "وتمثّل بهذا البيت وهذا البيت بمعنى"[3].

والمثال هو المقدار وهو القالب الّذي يقدَّر على مثله[4].

المثال اصطلاحا:

يقول الكفويّ في الكلّيّات: "والمَثَلُ لغة، اسم لنوع من الكلام وهو ما ترضاه العامّة والخاصّة لتعريف الشّيء بغير ما وضع له من اللّفظ"....." والشّرط في حسن التّمثيل هو أن يكون على وفقِ الممثّل له في الجهة الّتي تعلّق بها التّمثيل في العظمِ والصّغر والخسَّة والشّرف".

ويقول: المثَلُ محركة: الحجّة والحديث"، "وتمثّل: أي أنشد بيتا ثمّ آخر".

ثمّ يقول: " المثال: فرق بينه وبين التّمسّك لأنّ التّمسّك مشروط بكونه نصّا في المقصود لا يحتمل لغيره، لأنّه دليل مثبت، فلو كان فيه احتمال لما كان مثبتا وحجّة وبرهانا، وأمّا المثال فالمقصود منه التّوضيح في الجملة، فلا يضرّه الاحتمال، فلهذا السّرّ شرطوا في التّمسّك النُّصوصيّةَ دون المثال. وقد شاع عند أهل العربيّة أنّهم يعتمدون كثيرا على المثال، والاعتماد على المثال ضرب من الاعتذار، والمحتاج إلى الاعتذار هو التّرك لا الذّكر ..."[5].

ويقول أيضا: "والنّظير أخصّ من المثل وكذا النّدُّ فإنّه يقال: يشاركه في الجوهر فقط كذا الشِّبْه والمُساوي والشّكل، وأعمّ الألفاظ الموضوعة للمشابهة المَثَلُ".

لهذا فإنّ التّمثيل لدى البلاغيّين هو ضرب من ضروب الاستعارة يُقيم به القائل مماثلة بين شيئين أي يمثّل شيئا بشيءٍ. والتّمثيل لدى الأصوليين وعلماء الدّلالة هو ضربٌ شبيهٌ بالقياس[6].

وهو عند السَّكّاكِيّ: "تعدية الحكم عن جزئيٍّ إلى آخر لمشابهةٍ بينهما وأنّه أيضا ممّا لا يفيد اليّقين إلاّ إذا عُلم بالقطع أنّ وجه الشّبه هو علّة الحكم"[7].

ويقول التَّفتازانيّ: "الأمثلة هي الجزيئات الّتي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد"[8].

ويقول الشّريف الجرجانيّ: "المثال مَا يُذكر لإيضاح "[9].

ولهذا: فإنّ التّمثيل لا يشترط فيه أن يكون القول المأثور المتمثّل به شاهدا على كلام المتحدّث و إنّما يؤتى به منفردا للشَّبَه بينه وبين الأمر الّذي يريد المتكلّم التّعبير عنه، وهكذا عُرّفَ التّمثيل بأنَّه: "الإتيان أو الاستشهاد بقول سائر من مَثَل أو شِعْر أو نَثر على كلام المتكلّم أو خاطرة خطرت بذهنه"[10].

ويقول التّهانويّ: "المثال بالكسر يطلق على الجزئيِّ الّذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد" وقيل "هو تحقيق الكلّيّ بواحد من جزيئاتِه"، "والمِثْل بالكسر والسّكون عند الحكماء هو المشارك للشَّيء في تمام الماهيّة، قالوا التّماثل والمماثلة اِتّحاد الشّيئين في النّوع أي في تمام الماهيّة، وقال: "المِثْلان ما يسُدُّ أحدهما مَسَدَّ الآخر في الأحكام الواجبة، والجائزة والممتنعة"[11].

مفهوم الحجّة:

الحجّة لغة:

قال ابن منظور: "والحجّة: الدّليل والبرهان، يقال حاجَجْتُه فأنا مُحَاجٌّ وحَجيجٌ فعيلٌ بمعنى فاعل، ومنه حديث معاويّة: فَجَعَلْتُ أحجُّ خَصمِي أي أغلبه بِالحجّة..."، "... وفي الحديث فحجَّ آدم موسى أي غلبه بالحجّة" "واحتجّ بالشّيء اتَّخذه حجّة، قال الأزهريّ:" إنّما سُمّيت حجّة لأنّها تُحَجُّ أي تُقصد، لأنّ القصد لها و إليها"[12] وقيل الحجّة ما دُفع به الخصم قال الأزهريّ: "الحجّة الوجه الّذي يكون به الظّفر عند الخصومة، وجمع الحجّة حُجَجٌ وحِجاجٌ وحاجَّهُ مُحَاجَّة وحِجَاجاً نازعه الحجّة "[13].

ويقول ابن فارس: "يقال حاجَجْت فلانا فَحَجَجْتُهُ أي غلبته بالحجّة، وذلك الظَّفرُ يكون عند الخصومة"[14]. ويقول الجوهريّ: "الحجّة البرهان تقول حاجَّه فحجَّهُ أي غَلَبَه بالحجّة"[15].

الحجّة اصطلاحا:

يقول الكَفَوِيّ في الكلّيّات: "والحجّة بالضّمِّ البرهان، وعند النُّظَّار أعمّ منه لاختصاصه عندهم بيقين المقدّمات، وما ثبتت به الدّعوى من حيث إفادته للبيان يسمىَّ بَيِّنَة، ومن حيث الغلبة به على الخصم يسمىَّ حجّة ... والحجّة الإقناعيّة هي الّتي تفيد القانعين القاصرين عن تحصيل المطالب بالبراهين القطعيّة، وَرُبَّمَا تُفضي إلى اليّقين بالاستكثار "[16].

ويقول التّهانويّ: "والحجّة بالضّمّ مرادفٌ للدَّليل كما في شرح الطَّوالع، والحجّة الإلزاميّة هي المركَّبة من المقدّمات المسلّمة عند الخصم، المقصود منها إلزامُ الخصم وإسكاته"[17].

وقال الجرجانيّ صاحب التّعريفات: "الحجّة ما دَلَّ به على صحّة الدّعوى وقيل الحجّة والدّليل واحد "[18].

مفهوم الشّاهد :

الشّاهد لغة:

قال ابن منظور: "والشّاهد اللّسان من قولهم لفلان شاهد حسن أَيْ عبارة جميلة، قال ابن الأعرابيّ: أنشدني أعرابيٌّ في صفة فرسٍ:

لَــهُ غَــائب لــم ❁❁❁

يبتذلــهُ وشَــاهد

قال الشّاهد مِنْ جَربِه ما يشهد له على سبقه وجودته، وقال غيره شَاهِدُه بَذْلُهُ جَرْيَهُ"[19].

ويقول ابن فارس: "شهد، الشّين والهاء والدّال أصل يدلّ على حضور، وعلم، وإعلام"[20].

وجاء في المعجم الوسيط :"والشّاهد من يؤدّي الشّهادة والدّليل"[21].

الشّاهد اصطلاحا:

الاستشهاد في اللّغة هو إتيان المتكلّم أو الكاتب بشاهد "دليل" يُعَزِّزُ رأْيَه ويُدَعِّمَه"[22].

يقول الشّريف الجرجانيّ في التّعريفات: "وهو في اللّغة عبارة عن الحاضر، وفي اصطلاح القوم عبارة عمَّا كان حاضرا في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره، فإنْ كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإنْ كان الغالب عليه الوُجد فهو شاهد الوجد، وإنْ كان الغالب عليه الحقُّ فهو شاهد الحقِّ.."ويقول "..الشّاهد عند أهل العربيّة الجزئيّ الّذي يستشهد به في إثبات القاعدة لِكَوْن ذلك الجزئيّ من التّنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيَّتِهِم، وهو أخصُّ من المثال"[23].

وقال المسعوديّ: "رُوِيَ أنّ الحجَّاج سأل سمرة بن الجعد الشّيبانيّ إذْ كان يروي الشّعر فقال: إنِّي

لأَرْوِي الَمَثل والشّاهد فقال الحجَّاج: المثل قد عرفناه فما الشّاهد؟ قال: اليومُ تكون العَرَبُ من أيَّامها عليه شاهد من الشّعر فإنّي أروي ذلك الشّاهد "[24].

الفرق بين: المثال و الشّاهد :

التّفريق بين ما يندرج تحت اسم المثال والحجّة والاستشهاد إنّما يعود لاعتبارات مختلفة:كنوع النّصّ، ومن أنتجه، والوظيفة المسندة إليه.

فإنْ كان النّصّ نحويًّا فهو لا يقبل كلَّ كلام على أساس الاستشهاد، على خلاف أهل البلاغة، كما يشترط في المرويَّات والأخبار القائلَ ومعرفته، ومعرفة زمن حياته إلى غير ذلك من المحدّدات الضّروريّة والمنهجيّة .

وقد يعمد أهل اللّغة إلى الأخذ من الشُّعراء المولّدين من باب الاستئناس لا الاستشهاد والاحتجاج على عكس أهل البلاغة فإنّهم محكومون بالبحث في الأسلوب وكيف نُظِمَ الكلام، فإنْ جاء المولّد من الشّعراء بشعرٍ فيه تركيب رائع وقول مبدع، واستحسنه الذّوق وأَلِفَهُ الطّبع العربيُّ وشدَّ الانتباه فهو شاهد وحجّة عندهم.

فالشّاهد قولٌ عربيّ لقائل موثوق بعربيَتِهِ يُورَد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأْيٍ أو قاعدة.

أمّا التّمثيل فهو استدلال بالأمثلة والأقوال الّتي لا يحتجُّ بكلامِ أصحابها، والتّمثيل يؤتى به لتثبيت الفكرة وإعطاء مجال للتّدريب والتّوضيح.

ولهذا فإنّ الفرق بين الشّاهد والمثال هو أنّ المثل قول يُورد للتَّمثيل به على حقيقة قاعدة لا التّدليل على صحَّتها أو الاحتجاج على سلامتها، ولهذا قال العيني (855هـ) في التّعليق على رأيِ البصريِّين في قول المتنبّي:

هَذِهْ بَرَزت ثُمَّ انْثَنَيْتِ

لَنَا فَهِجْتِ ❁❁❁ ومَا شَفَيْت

رَسِيسَا نَسِيسَا

وهذا احتجاج وليس تمثيلا في حذف ياء النّداء قبل اسم الإشارة"[25].

يقول التّهانويّ في تعريفه للمثال: "وهو أعمّ من الشّاهد وهو الجزئيّ الّذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يعني أنَّ المثال جزئيّ لموضوع القاعدة يصلح لإيضاح القاعدة، والشّاهد جزئيّ لموضوع القاعدة يصلح لأن يُذكر لإثبات القاعدة " ...."وكُلُّ ما يصلح شاهدا يصلح مثالا دون العكس"[26].

وبهذا فكلّ ما يصلح للإثباتِ يصلحُ للإيضاح دون العكس، ولا بدّ أنْ يُعلم أنَّ الشّاهد يجب أنْ يكون نصًّا فيما يُستشهد به ولا يكون محتمِلًا لغيره بخلاف المثال فإنَّه يكفيه أنْ يكون محتمِلا لما أوردَ لِتَوْضيحه[27] "ويبدو أنَّ التّهانويّ أراد بالجزئيّ مَوْضع الشّاهد لا الجملة المشتملة على ذلك الشّاهد، سواءً أكانت بيت شعر أم قطعة نثر"[28].

فالشّاهد هو الدّليل على استعمال لغويٍّ معيّن في الدّرس اللّغويّ ليستعين به اللّغويّ على تحليل ظاهرة لغويّة من حيث سلامتها وزمن استعمالها، والشّاهد يشمل كل نصٍّ له مرجعيّة ثابتة مقيّدة بقائل أو غير مقيّدة.

أما المثال فهو القالب الّذي يُقدَّر على مِثْله ما سبق من القول على الشّاهد، وبينهما :

- ✓ دلالات الشّاهد تنحصر في معاني الاستشهاد والإحضار والإخبار وجواز

استحضار المختلفات والمتغايرات، بينما دلالات المثال فتحوم حول معاني التّسويّة بين المختلفين أو المتّفقين.

- ✓ معاني الشّاهد أدَلُّ من معاني المثال على الإقناع، وأكثر منه تعبيرا على الحضور اللّغوي، فالحاجة للشّاهد هي التّدليل والتّقعيد، بينما المثال فالحاجة إليه هي التّثبيت.
- ✓ حدود الشّاهد قد تكون أعمّ وأشمل من حدود المثال، لأنّ من معاني الشّاهد الاقتباس، ومن معاني المثال ضمُّ الأشباه والنَّظائر.
- ✓ يكتسي الشّاهد لباس القدسيّة لما له من ضوابط تحدّده زمانا ومكانا ونسبة ودراية، فلا يكون الشّاهد خارج الإطار الزّمانيّ والمكانيّ ويكون مُلْزِما وحُجّةً، أمَّا إذا كان مصنوعا غير معروف فهو تمثيل غير مُلزم، و إن كان فيه نوعُ أو صفةُ الحُجِّيَّة[29].

أنواع الشّواهد: تنقسم الشّواهد حسب موضوعها أو مصدرها:

من حيث موضوعها: أي الموضوع الّذي تَرِدُ فيه وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الشّاهد النّحويّ: وهو ما استشهد به النّحويُّون في بيان تركيبٍ أو بُنْيَةٍ، ولبيان قاعدة أو تأكيدها أو إيراد ما استُثْنِيَ أو خَرَجَ عَنها. فالنّحّاة العرب نظروا في كلام العرب واستخلصوا القواعد الّتي يسير عليها و أدرجوها في مصنّفاتهم ولهذا أَتْبَعوا كل قاعدة شاهدا من القرآن الكريم أو الحديث النّبويّ الشّريف أو من كلام العرب شعره ونثره.

الشّاهد اللّغويّ: وهو ما استشهد به العلماء ممّا ورد عن العرب في استعمال لفظة ما من حيث:

- ✓ علاقة اللّفظ باللّفظ: وهو ما يتعلق بالمقارنات بين العربيّة والسَّاميّة مثلا.
- ✓ علاقة اللّفظ بالمعنى: وهو ما عني به أصحاب المعاجم.
- ✓ علاقة اللّفظ بالاستعمال: وهو ما عني به العلماء حول الغريب والدّخيل و الموضوع ....[30].

الشّاهد البلاغيّ : وهو كل ما يَستشهد به البلاغيّون من آيِ القرآن الكريم والأحاديث النّبويّة وكلام العرب نثرا أو شعرا، لتوضيح وبيان قاعدة بلاغيّة[31].

وقد استخدم البلاغيّون الشّاهد لإعطاء الأدلّة على الموضوعات والأساليب الّتي كانوا يجمعونها تحت مسمّى علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع.

ولكن هناك فروق بين الشّاهد النّحويّ والبلاغيّ حدّدها منهج وغرض كلٍّ علم.

الفرق بين الشّاهد البلاغيّ والشّاهد النّحويّ:

وتُحدّد هذه الفروق من خلال: التّحديد الزّماني والمكاني، والوظيفة، والمجال الّذي يستعمل فيه "مجال الاستدلال" ويتّضح ذلك في النّقاط التّالية:

الشّاهد البلاغيّ لا تحدّه حدود لا في نوعه "نثري أو شعري أو قرآني أو من حديث رسول الله صلوات الله عليه" ولا في زمن الاحتجاج به، ولا في طريقة تحليله لأنَّ الهدف من هذا الفنِّ "البلاغة" هو تربية الذّوق، يقول عايد سليم الحربي: "إنّ لشواهد البلاغة أهميّة كبيرة في تذوّق أسرارها واستكشاف دُرَرِها، وتفيُّءِ ظلال البيان في أعلى مراتبها"[32]، وإذا رجع أهل اللّغة

إلى الأخذ عن المولّدين مثلا فذلك من باب الاستئناس لا الاستشهاد، وكأنّ حالهم تقول: "هذا وإنْ كان بعيدا عن اللّغة الأصل ومنبع الفصاحة والبلاغة إلّا أنّه جاء بمثل ما يقولون، وهو للتّرويح عندهم لا غير".

أمّا أهل البلاغة فإنّ منهجهم وغرضهم من الموضوع غير منهج وغرض أهل النّحو فالبحث عندهم يدور بَيْنَ الأسلوب ونظم المفردات فلا يهُمُّهم زمان ولا مكان ولا درجة القائل بقدر القول .

والشّاهد البلاغيّ يمتاز عن غيره بميزات ترجع إلى وظيفته والمجال الّذي يتحرَّك فيه، أمَّا وظيفته فهي الكشف عن الجوانب الفنيّة، والأبعاد الدّلاليَّة لتركيب الجمل، ومن هنا يجب أن تكون النّظرة إلى الشّاهد غير موحَّدة بل متجدّدة مع كلِّ دراسة. كما أنَّ مجال الشّاهد البلاغيّ أرحب و الاختيار فيه أوسعُ أفقا، فهو يشمل كلام خُلَّص العرب والمولّدين بينما ينحصر الشّاهد النّحويّ واللّغويّ على فترة و رُقعة محدّدتين[33].

قال ابن رشيق مؤكِّدا هذه النّظرة: "فالمولَّدون يُستشهَدُ بهم في المعاني كما يُستشهَد بالقدماء في الألفاظ "[34]. وهذا الاتساع في مجال الاستدلال أتاح للشّاهد البلاغيّ التّمايز والتّنوّع.

من حيث مصدرها: تنقسم مصادر الشّاهد إلى مصدرين رئيسيّين هما:

- ✓ النّصّ الدّيني: قرآن كريم، وأحاديث الرّسول، وأخباره المنقولة إلينا.
- ✓ كلام العرب: الشّعر العربي، والأخبار المرويّة نثرا: المثل والحكمة.

وقد اختلف العلماء بين القبول والرفض في الاستشهاد بكل مصدر من هذين المصدرين وأقسامهما، ونبيّن ذلك فيما يلي:

أوّلا: القرآن الكريم: الشّاهد القرآنيّ

وهو كلّ ما استُشهد به من كلام الله عزّ وجلّ، ويُعَدُّ القرآن أرقى مصادر الشّاهد على الإطلاق: " فحُجَّتُه كافيّة هاديّة، لا يُحتاج مع وضوحها إلى بَيِّنَة تعْدُوها أو حجّة تَتْلُوها، وإنَّ الذَّهابَ عنها كالذَّهابِ عن الضَّروريّات والتَّشكُّك في المشاهدات"[35].

وقال السّيوطي: "أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنّه قُرئَ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذة في العربيّة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته لا يحتجّ بها في ذلك الحرف بعينه وإنْ لم يجز القياس عليه .... وما ذُكر به من الاحتجاج بالقراءة الشَّاذة لا أعلم فيه خلافا بين النّحاة "[36].

أمّا مفهوم الشّاهد القرآنيّ فهو: الدّليل النَّقلي بنصّ المصحف ولفظه المنزّل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم المنقول عنه بالتّواتر أو بالآحاد أو كان نقلا شاذًّا.

وللشّاهد القرآنيّ مزايا ساعدت على الاستشهاد به في الدّراسات النّقديّة لقدرته على تحقيق أغراضه من خلال الإيمان بتصديق النّص وعدم الارتياب والشَّك فيه، لكونه قول الله عزّ وجلّ، ولهذا فأهمّ غرض يحقّقه الشّاهد القرآنيّ هو رفع نسبة التّصديق عند المتلقّي بالقاعدة والحكم، و إكسابها سمة الحتميّة والإلزام .

وعلى الرّغم من ذلك كان الاستشهاد بالقرآن الكريم أقّل من الاستشهاد بالشّعر العربيِّ القديم

في الدّراسات اللّغويّة والنّقديّة، بل ذهب بعض النّحاة إلى عدم الاعتماد على الشّاهد القرآنيّ إلّا إذا وُجد لَه ما يُؤيّده من الشّعر بل ذهبوا أحيانا إلى تأويل كلام الله عزّ وجلّ أو تضعيف قراءة وَرَدِّها إذا خالفت قانونا أو قاعدة نحويّة. ولهذا دعا بعض الدّارسين إلى اعتماد القرآن الكريم لاستنباط قواعد نحوٍ خاصة به أو ما سمَّوْه النّحو القرآني.

وقد ذهب بعض الدّارسين إلى تفسير هذا العزوف إلى التّحرّز الدّيني يقول محمّد عيد: "إنّ الّذي يفسِّر كلّ ذلك سبب واحد هو التّحرز الدّيني، ومع هذا السّبب لم يستطع أحد من العلماء الّذين تحدّثوا عن الاستشهاد بنصّ القرآن أن ينكر حجّته ثم يعلن هذا في أدائه أمام أحد ."[37]

ولكنْ لا يعني هذا وجود انصراف وعزوف كلّي عن الشّاهد القرآني، ولكن كثرة الشّاهد الشّعريّة وسرعة تناولها وانتشارها بين النّاس أثَّر ذلك كلّه في كثرة استعماله، وهناك لطيفة وهي أنّ اهتمام الدّارسين بالشّاهد الشّعريّ كان دفاعا منهم عن القرآن الّذي جاء في الأصل محاجًا فصحاء العرب، وكأنَّهم يبحثون عن القاعدة والسّرَّ في الأسلوب ثم يثبتون هذا من كلام العرب ويؤكِّدون على ما جاء من مثله في القرآن الكريم، ليظهروا أنّ القرآن جاء من جنس كلام العرب ولغتهم فيُظهر هذا إعجاز القرآن. ثُمَّ قد يعتمد البلغاء على أساليب متنوّعة ومختلفة فيُقارنون الجيّد والأقلّ منه ويعقدون الموازنات بينهما، فابتعدوا بهذا عن القرآن الكريم لأنَّه لا يُنزل لدرجة الموازنات بين آياته، فيقال أسلوب هذه الآية أقوى من أسلوب الأخرى، حتّى أنَّ بعض المتكلّمين من علماء اللّغة أثبت الإعجاز في بعض آياته وكأنَّ الباقي غير معجز، وإنّما هذا يكون في الشّعر لأنّ درجات الإتقان في النّاس تختلف باختلافهم.

وقد شهدت الدّراسات العربيّة البلاغيّة عند علماء العربيّة بحوثا في الإعجاز القرآني عندما عرفوا ذهاب السَّليقة العربيّة، ودخول الشّك، وعدم الفهم في معاني القرآن وتراكيبه وأساليبه، فكانت دراسات الإعجاز في القرآن الكريم من قبيل إعجاز القرآن للرّماني ومثله للخطّابي والباقلاّني، ونجد في مطلع القرن الخّامس الهجريِّ دلائل الإعجاز للجرجانيّ، الّذي قدّم بكتاب أسرار البلاغة مثبتا بعض القوانين والأساليب وإبداع العرب فيها، ممهِّدا لكتابة الدّلائل ليدّل على مواطن الإعجاز وخفاياه في التّراكيب اللّغويّة القرآنيَّة، بذلك يُتقن الدّارس أنَّ ما سعى إليه الجرجانيّ هو إثبات أنّ الإعجاز كائن في نظم كلمات القرآن وجمُلهِ، رابطا هذا برابط أساسيٍّ وهو علم النّحو، يقول الجرجانيّ: " إذا كنّا نعلم أنّ الجهة الّتي منها قامت الحجّة بالقرآن وظهرت، وبانت وبهرت، هي أنْ كان على حدٍّ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر، ومنتهيا إلى غاية لا يُطْمَح إليها بالفكر..."[38] .

فالجرجانيّ يقطع بأنَّ الشّاهد القرآنيّ سيّد الشّواهد ليس في عدده، وإنّما في قُوَّتِه وثبوته وصحَّته.

ثانيا: الحديث النّبويّ الشّريف: الشّاهد النّبويِّ

والحديث النّبويّ هو كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وأحد نصوص الشّريعة الإسلاميّة، فإذا كان القرآن يُتَعَبَّد بتلاوته وأحكامه فإنّ أحاديث الرّسول الكريم صلوات الله عليه يُتَعَبَّد بها في الأحكام، ويدخل في أحاديث رسول الله صلّى

الله عليه وسلّم ما نقله الصحابة رضي الله عنهم من القرون الثّلاثة الأولى من أفعاله وأحواله وما وقع في زمنه. وقد كان رسول الله أفصح النّاس قال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"[39].

إلاّ أنّ الاحتجاج بالحديث النّبويّ عرف كثيرا من الآراء والمعارضات رغم كل جهود علماء الحديث في تصنيفه وكتابته وجمعه وإظهار ما دخل فيه من دونه، يقول الجاحظ واصفا الحديث النّبويّ: "ثمَّ لم يسمع النّاس بكلام قطٌّ أعمَّ نفعا، ولا أصدق لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، .... ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه صلّى الله عليه وسلّم"[40]، ورغم ذلك نجد من العلماء من امتنع عن الاستشهاد بالحديث النّبويّ مطلقا ومنهم من وضع شروطا، ومنهم من أجاز ذلك على إطلاقه.

فنجد أنّ ابن هشام وابن مالك النّحويّين قد أجازا الاستشهاد به، ونجد السّيوطيَّ قد اتَّخذ مذهبا وسطا فوضع شروطا إذ يقول في الاقتراح: "أمَّا كلامه صلّى الله عليه وسلّم فيُستدَلّ منه بما ثبت أنّه قال على اللّفظ المرويِّ وذلك نادر جدًّا، وإنّما يؤخذ في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها فروَوْها بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا وأنقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبْدَلوا ألفاظًا بألفاظٍ"[41].

وإذا لاحظنا كلام الجاحظ وقارنَّاه بزمن الاحتجاج لوجدنا روّاة الحديث من أهل ذلك العصر، ويُرجع محمّد عيد هذه القلَّة إلى التحرّز الدّيني كما ذكر في الاحتجاج بالقرآن الكريم[42].

سنعرف أنّ الرافضين لهذا إنّما تعلَّلوا بعدم التّأكّد من أنّ هذا لفظ النَّبي، وإنّما قد يكون لفظ صحابته الرّواة عنه، ومنهم الأعاجم ومن فيه لحن قد بَانَ وعُرف.

وقد صنع ابن مالك الحَدَثَ إذ اعتمد في احتجاجه على صحّة القاعدة النّحويّة بحديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم في سابقة لم يعرفها النّحاة قبله.

هذا عند النّحاة أمّا في مجال البلاغة فلا يشكِّل ذلك عائقا، بل كان أهل العربيّة في التّفسير و الأدب والبلاغة يحتجّون بالحديث وبكثرة، كونه يتميّز بقوّة في التّأثير فهو مُفَسِّرٌ للقرآن الكريم وبيان لما أُشكل على المسلمين من أمور دينهم ودنياهم، بالإضافة إلى تمتّعه بدرجة من التّوثيق الشّديد الّذي لم يعرفه أي خبر منقول عدا القرآن الكريم، وممّن تناول الشّاهد النّبويّ في الاحتجاج نذكر الجاحظَ في البيان والتَّبيِّين و الحيوان والرَّسائل، والمبردَ في الكامل، وابنَ المعتز في البديع، وقدامةَ بن جعفر في نقد النّثر، وأبا هلال العسكري في الصِّناعتين، وابنَ رشيق في العمدة، والجرجانيّ في الأسرار والدّلائل[43].

أمَّا ابن الأثير فقد وظّف الحديث في مَعَانِية لا ألفاظه، إذْ حَلَّ الألفاظ النّبويّة كما صنع ذلك في ألفاظ القرآن الكريم، بل وعقد بابا في حلِّ الألفاظ القرآنيَّة والنّبويّة لاستثمارها في كتاباته وتأليفاتِه[44].

ثالثا: كلام العرب

و يقصد بكلام العرب الموثوق بفصاحته وصفاء لغة أهله من منظوم ومنثور قبل بعثته صلّى الله عليه وسلّم وفي زمنه وبعده صلّى الله عليه وسلّم إلى دخول الأعاجم وكثرتهم وفسادِ اللّسان العربي و فُشُوِّ اللَّحن وكثرةِ المولّدين وذهاب السَّليقة والذّوق العربي الأصيل، والنّاظر في كتب علماء اللّغة يجدها ما أوفر حظًّا في الاستشهاد بالشّعر

والنّثر على السّواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، أمَّا النّاظر في كتب النّحويين فيجد أن اعتمادهم كان على الشّعر أكثر، وللشّعر مكانة خاصَّة عند العرب عموما والدّارسين خصوصا لما فيه من مميِّزات اعتمدها العلماء في بناء قواعدهم والتَّدليل عليها، وسيكون لهذا الجانب فقرة خاصة في ما يأتي من البحث.

الشّعر العربي: الشّاهد الشّعريّ

يقول ابن قتيبة: "الشّعر ديوان العرب وسِجِلٌّ مآثرهم ومفاخرهم، الّذي أقامه الله تعالى لها مقام الكتاب لغيرها وجعله لعلومها مستودعا، ولآدابها حافظا ولأنسابها مقيّدا، ولأخبارها ديوانا، لا يرثّ على دهر ولا يَبيدُ على مرّ الزَّمان"[45].

فلا يخلو مؤلَّف من مؤلّفات اللّغة والأدب والتّفسير والنّقد والإعجاز من الاستشهاد الشّعري، فهو ديوان الأمّة وسجّل تاريخها، ومؤنس الأصحاب وأداة مدح وسلاح عتاب، به عَرَفَتْ اللّغة العربيّة جمالها و بأساليبه خرق العادات في البيان، وألهم ذوي العقول وأصحاب اللّسان، أحبّه الجاهليّ، ونصح به الإسلاميّ، وحافظ عليه الأمويّ، وفجّر ينابيع الحداثة فيه العبّاسيّ، و شكا به العربيّ في دولة الضّعف، وأنس به صاحبه في نهضته، ولم يتخلَّف عنه المعاصر في كل ذلك.

وكانت العرب تقول: " رؤُوا أولادكم الشّعر فإنَّه يحُلّ عقدة اللّسان، ويشجِّع قلب الجبان، ويطلق يد البخيل ويحظّ على الخلق الجميل "[46].

ولهذا أخذ الشّاهد الشّعريّ بين الشّواهد مرتبة الشّعر بين أساليب الكلام وطُرقه، ولهذا أيضا وضع العلماء قيودا للشّاهد الشّعريّ فلم يقبل علماء اللّغة والنّحو الشّاهد إلّا من فحل أو عربيّ لم يختلط بعجم، ولا قَطَن الحَضَر وكان لنسبته لصاحبه ومعرفتهم به دور في قبول بعضهم للشّاهد ، ولذلك بحثوا في السّرقات ليُنسب كلّ قول لقائله وليس ذاك إلا لقُدسيَّة ووضعوها للشّعر وهذا كلّه حفاظا على القاعدة و به تحفظ اللّغة، فلم يقبلوا من المولّدين لذهاب الطّبع والسّليقة عنهم.

أمّا الدّراسات الأدبيّة والنّقدية فلم تَعرف هذا التّحديد وهذه الشّروط فقبلوا بالشّاهد الشّعريّ من كلّ شاعر متقن مبدع ولو كان مولَّدا، لأنّ الهدف الأسمى عندهم هو الوصول للأسلوب الجميل والتّركيب البديع وبراعة التّأليف، وفي هذا يقول ابن نباتة: "من فضل النّظم أنّ الشّواهد لا توجد إلّا فيه، والحجج إلّا منه،... فالشّاعر هو صاحب الحجّة، والشّعر هو الحجّة "[47].

وقد استأثر الشّاهد الشّعري بهذه الأهميّة لسرعة حفظه، وطول بقائه في الذَّاكرة "لأنّ الحفظ إليه أسرع، والآذان لسماعه أنشط، وهو أحقُّ بالتَّقيّيد وبقلّة التَّفَلُّت"[48].

واستعمل علماء البلاغة الشّاهد الشّعريّ للاستدلال على القاعدة البلاغيّة والتّمثيل لما توصلوا إليه عن طريق الشّاهد، فيقدّمون أمثلة توضّح هذه المفاهيم.

وكان الإيقاع الضّابط للبيت الشّعريّ هو الّذي مكّنه من قلوب النّاس وسطوه على عقولهم، وشيوعه بينهم وكثرة التّمثُّل به، فالإيقاع الحسن يأخذ النّفس كلّ مأخَذٍ و به تتعلّق.

الأخبار المرويّة:

ويقصد بها الأحداث والوقائع وقد ذكرها كثيرون من علماء اللّغة والأدباء، ونقلوها في كتبهم،

واحتجُّوا في المسائل بها، وقد كان الجاحظ أكثر علماء اللّغة ذكرًا واعتمادا عليها في كتبه[49].

واستثمر النّقاد القدماء الأخبار بوصفها شاهدا مهمّا في القضايا والمسائل النّقديّة المختلفة، كما أنّها تنقل السّياق العام والخاص لكلّ شاعر وشعره، و به يُعرف مدلول الكلام و أحقيّة القائل به، ولِمَ قال وكيف قالَه[50].

المثل والحكمة: "الشّاهد النّثري"

المثل:

يقول الزَّمخشري: "المثل في أصل كلامهم بمعنى المِثْلُ، وهو النّظير، ثم قيل للقول السّائر، المثل مضربه بمَوْرِدِهِ" [51].

وقال ابن عبد ربّه في الأمثال: "وهي أبقى من الشّعر وأشرف من الخطابة،لم يسر شيء مسيرها، ولا عمّ عمومها حتّى قيل: أسيَر من مثل "[52] ، فالمثل جملة من القول مقتضبة من أصلها أو مرسلة بذاتها تتّسم بالقَبول وتشتهر بالتّداول وتُنقل ممَّا وردت فيه إلى كلّ ما يصحّ قصده بها من غير تغيِّير يلحقها في لفظها، وعمّا يوجبه الظّاهر إلى أشباهه من المعاني. فلذلك تُضرب وإنْ جُهلت أسبابها"[53].

ويقول الزَّمخشري: "ولضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء المثل والنَّظائر شأن ليس بالخفيِّ في إبراز خبيّاتِ المعاني ورفع الأستار عن الحقائق، حتّى تُريك المتخيّل في صورة المتحقّق، والمتوهَّم في صورة المتيقّن، والغائب كأنّه شاهد، وفيه تبْكيت للخصم الألدِّ ... ولأمرٍ مَا أكثر الله سبحانه وتعالى في كتابه المبين منه، وفشت في كلام رسول الله وكلام الأنبياء والحكماء، قال تعالى: "وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ" [العنكبوت 43] وفي الإنجيل سورة الأمثال"[54].

وقد أطنب العلماء والنّقاد في الثّناء على هذا الضّرب من البيان، واستجلاء خصائص النّظم فيه، وقوّة أَسْرِه وجِماع بلاغته، فهي "قُصارى فَصاحة العرب العُرَباء وجوامع كلامها، وبيضة منطقها، وزبدة حِوارها وبلاغتها الّتي أعربت بها عن القرائح السّليمة"[55].

يقول إبراهيم النّظام: "يُجمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام، إيجاز اللّفظ وإصابة المعنى وحسن التّشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة"[56].

ويقول ابن قيِّم الجوزيّة: "الأمثال شواهد المعنى المراد، وهي خاصّة العقل ولبّه وثمرته"[57].

فهو أحد الألوان الأدبيّة له مميِّزات وخصائص وهي: إيجاز اللّفظ وإصابة المعنى وحسن التّشبيه.

فالمثل يرجع إليه لِمَا فيه من كشف للمعنى، ورفع للحجاب عن الغرض المقصود والمطلوب، وتقريب المتوّهم من القاعدة أو الشّاهد المُوضِّح. وقد استدل العلماء على كثير من لغات القبائل من خلال الأمثال المضروبة. يقول الجاحظ في الاستشهاد بها: "ولا تخرج من الشّعر الصّحيح الظّريف إلَّا إلى المثل السّائر الصّحيح الواقع"[58].

يقول ابن وهب في حجيَّة المثل: "فإنّ الحكماء والعلماء والأدباء لم يزالوا يضربون الأمثال، ويُبَيِّنون للنّاس تصرّف الأحوال بالنّظائر والأشكال...وإنّما فعلت العلماء ذلك لأنّ الخبر في نفسه إذا كان ممكنا فهو محتاج إلى ما يدلّ على صحّته والمثل مقرون بالحجّة "[59]. فهو قرين الشّعر في قوة الاحتجاج به، ولمَّا عرفت العرب

أنّ الأمثال تتصرَّف في أكثر وجوه الكلام، وتدخل في جُلِّ أساليب القول، أخرجوها في أقواها من الألفاظ ليخفّ استعمالها ويسهل تداولها.

الحكمة:

والحكمة كلّ كلمة حصل لك بها نفع، أو هي العلم النّافع، والحكمة شبيهة بالمثل وهي تجمع بين الإقناع والإمتاع، وهما غايتان تُضْفِيَان على الكلام الّذي يؤدّيها جمالا وسحرا وروعة، وهي خفيفة المحمل على اللّسان وثقيلة الوزن بالمعاني، وقد حُلِّي بها الكلام وأصاب الرّامي بها شوارد العقول وحاز محاسن النّقول.

الفرق بين المثل والحكمة:

أُستعملت الحكمة شاهدا في الاحتجاج، والحكمة غير المثل، لأنّ الحكمة مَقُولَة عامّة صالحة لكل زمان ومكان، منبثقة عن تجربة إنسانيّة، ومَصُوغة في قالب قويّ موجز بليغ، أمّا المثل فهو منبثق من حادث مخصوص ولا يصلح إلّا لتمثيل حادث جديد شبيه بذلك الحادث الأصلي في عمليّة إسقاط تستلزم من السّامع أن يعرف الظّرف الّذي أطلق فيه المثل[60].

والحكمة ناطقة بمفردها أمّا المثل فبواسطة، أي بثقافة ضروريّة مسبقة.

والحكمة تترجم بسهولة، أمّا المثل فلا يترجم إلّا مع ترجمة الخبر.

غير أنّ هذه الاختلافات والفروق جزئيّة، لأّن المثل قد يصبح حكمة تَتَنَاقَلها النّاس لما فيها من قيمة أخلاقيّة عاليّة، تجذب إليها النّفوس وتستهوي العقول.

الهوامش

[1] ابن منظور، لسان العرب: تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت، مصر، مادّة (مثل)، ص 4132.

[2] ابن فارس أحمد، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر للطّباعة، 1979، باب (الميم والثّاء وما يثلّثهما)، ج1، ص 296.

[3] الجوهري إسماعيل بن حمّاد: تاج اللّغة وصِحَاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، 1990، بيروت لبنان، باب اللاّم فصل الميم.

[4] عيد محمّد: الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، دار عالم الكتب، 1988، مصر، ص 58.

[5] الكفويّ أبو البقاء أبو موسى: الكلّيّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، تح: عدنان درويش وحمد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، ط2، 1998 بيروت لبنان، ص 852، 871.

[6] القاسميّ علي: معجم الاستشهادات، مكتبة لبنان ناشرون،ط1 ، 2001، بيروت، لينان، ص 16.

[7] السّكّاكيّ: أبو يعقوب يوسف بن محمّد: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط1، 2000، بيروت، لبنان، ص 607.

[8] التّفتازانيّ: سعد الدّين مسعود بن عمر، المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، ط3، 2013 بيروت، لبنان ص 136.

[9] الشّريف الجرجانيّ، أبو الحسن علي بن محمّد بن علي: التّعريفات، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط2، 2003، بيروت ص 86.

[10] القاسميّ: معجم الاستشهادات، ص 17.

[11] التّهانوي، محمّد علي:كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم، تح: علي دحروج، مراجعة رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون ط1، 1996، لبنان، ص 1448-1451.

[12] لسان العرب مادّة حجج.

[13] نفسه.

[14] مقاييس اللّغة: مادّة جح، ص 30.

[15] تاج اللّغة وصحاح العربيّة: باب الجيم فصل الحاء.

[16] الكلّيّات، ص406.

[17] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مج1 ص 622.

[18] التّعريفات، ص 86.

[19] لسان العرب، مادّة شهد.

[20] مقاييّس اللّغة: باب الشّين والهاء وما يثلّثهما.

[21] مجمع اللّغة العربيّة: المعجم الوسيط: إشراف: شعبان عبد العاطي عطيّة وآخرون، مكتبة الشّروق الدّولية،، ط4 ، 2004، ص 497.

[22] معجم الاستشهادات، ص 19.

[23] التّعريفات، ص 139.

[24] المسعوديّ: علي بن الحسين بن علي: مروج الذّهب ومعادن الجوهر، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، ط3، 1958، مصر، ج3 ص136.

[25] العيني: شرح الأشمونيّ ومعه شرح الشّواهد، دار إحياء الكتب العربيّة، دط، دت، القاهرة، ص 12. وانظر ديوان المتنبي، دط، 1983، دار بيروت للطبع والنشر، بيروت، لبنان، ص58.

[26] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مج01، ص 1002.

[27] نفسه، ص 1447.

[28] معجم الاستشهادات، ص 20.

[29] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 58.

[30] بريكان بن سعد السّلوي: المعايير النّقديّة في ردِّ شواهد الشّعر النّحويَّة، رسالة دكتوراء جامعة أمُّ القرى 2001، الجزء الأوَّل، ص 13.

[31] نفسه، ص 13.

[32] الحربي عايد سليم: الشّواهد الشّعرية في كتاب أسرار البلاغة - توثيق وتحليل بلاغي-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة كليّة اللّغة العربيّة، 1415ه المقدّمة.

[33] الألوسي: محمود شكري: إتحاف الأمجاد فيما يصحّ به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرّحمن الدّوري، مطبعة الإرشاد، بغداد 1982، ص64 وما بعدها.

[34] ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، ط 2، 1952، مصر،ج 1، ص 24.

[35] الباقلاّني: أبو بكر: إعجاز القرآن، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط3، 1963، مصر، ص36.

[36] السّيوطي: جلال الدّين: الاقتراح في أصول النّحو، علّق عليه: أحمد سليم الحمصي ومحمّد أحمد قاسم، ط 1، 1966، طرابلس.

[37] الاستشهاد والاحتجاج في اللّغة، ص 126-127.

[38] الجرجاني: عبد القاهر: دلائل الإعجاز، عناية: محمّد رشيد رضا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص 8-9.

[39] الزّمخشري: جار الله محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، تح: أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1945، دار إحياء الكتب العلميّة، القاهرة، مج1 ص141.

[40] الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان و التّبيّين، تح: عبد السلام هارون، ط5، 1985، مكتبة الخانجي، القاهرة، مج 2، ص 17-18.

[41] الاقتراح، ص 52.

[42] الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، ص 135.

[43] انظر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: البيان والتّبيّين "17/2-20"، الحيوان"16/1"، الرّسائل"94/1"، الكامل "490/1"، البديع"25-36"، نقد النّثر "85" الصّناعتين"185،161،160"، العمدة "1/،27،57" الأسرار "15-86"، الدّلائل "441،282،24،17،16".

[44] ابن الأثير: أبو الفتح ضياء الدّين: المثل السائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط1، 1960، نهضة مصر، مج1، ص 190-209.

[45] ابن قتيبة: أبو محمّد عبد الله ابن مسلم: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السّيّد أحمد صقر، ط3، 1981، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة، ص 17-18.

[46] الجُمحي: ابن سلاّم أبو عبد الله محمّد: طبقات فحول الشّعراء، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني القاهرة، دط، 1974، مج 1، ص 30.

[47] التَّوحيدي: أبو حيان علي بن محمّد: الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، مكتبة الحياة بيروت، دط، دت، لبنان، مج 136/2.

[48] البيان والتّبيّين: 287/1.

[49] البيان والتّبيّين: "143/1، 144. 27/4، 28، 31" الحيوان " 153/5، 220، 12/6، 13".

[50] راجع الإمتاع والمؤانسة: مج 1/1.

[51] الزّمخشري: الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحق محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دط 2003، مج 1 ص 195.

[52] ابن عبد ربّه الأندلسي : أبو عمر أحمد بن محمّد، العقد الفريد، تحق أحمد أمين وآخرون، ط1956/1، مطبعة لجنة التّأليف، القاهرة، مصر، مج 3 ص63

[53] السّيوطي، جلال الدّين : المزهر في علوم اللّغة ، تحق أبو الفضل إبراهيم وآخرون، عيسى البابلي الحلبي، ط2، دت، مصر، مج 1 ص 486.

[54] الكشّاف: مج1 ص195

[55] الزّمخشري: المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلميّة، دط، دت، بيروت لبنان، ج1، ص: ب.

[56] الميداني، أحمد بن محمّد: مجمع الأمثال، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ط2، 1959، مطبعة السّعادة، مصر، ج1، ص 06.

[57] ابن قيِّم الجوزية: إعلام الموقّعين عن كلام ربّ العالمين، دط، 1959، مصر.

[58] الجاحظ، الحيوان، مج156/5، البيان والتّبيّين مج 5/2.

[59] ابن وهب الكاتب: أبو الحسن إسحاق ابن إبراهيم: البرهان في وجوه البيان، تح: حفني محمد شرف، دط، 1969، مطبعة الرسالة، مصر. ص 117،118.

[60] اليّعلاوي محمّد: أشتات في اللّغة والأدب والنّقد، ط1، 1992، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 400.